سياسات دعم تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل نتائج مؤشر التنافسية العالمي 2016-2017

أ.د عبد الوهاب شمام، المركز الجامعي ميلة

أ. كلثوم كبابي، جامعة باتنة 1

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التركيز على موضوع التنافسية الذي أصبح يكتسي أهمية متزايدة في ظل العولمة، ولذلك أضحى تحقيق النمو الاقتصادي مسألة في غاية الصعوبة بالنسبة للجزائر للإندماج في الاقتصاد العالمي نظرا لما يتميز به اقتصادها من نقاط الضعف. من أجل ذلك تحاول هذه الدراسة وضع مجموعة من السياسات الكفيلة بدعم وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: التنافسية، مؤشر التنافسية العالمي، الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

The main argument of this study is that competitiveness is an increasingly important element of globalization so that the realization of economic development would be more difficult for Algeria to integrate into the global economy especially with weaknesses that characterize this economy.

This study trying to put the policies that contributes to support the competitiveness of the national economy status.

المقدمة:

أصبحت التنافسية[1] مصطلحا يكتسي أهمية بالغة في عالم يتميز بسرعة التغيرات وتعقدها في مختلف المجالات، وأصبحت الدول تتسابق للوصول إلى أعلى مستويات التنافسية التي تؤهلها لخلق مركز قوي مبني على أسس ثابتة واحتلال مكانة رفيعة على المستوى العالمي. وإذا كان الاندماج في الاقتصاد العالمي ضرورة ملحة أملتها التطورات العالمية، فإن مواكبة هذه التطورات شرط لا مناص منه لإنجاح هذا الاندماج والاستفادة من المكاسب التي يوفرها، على الرغم من تعاظم ضغوط التنافس

التي أضحت الشغل الشاغل للدول على اختلاف مستوياتها خاصة الدول النامية بما فيها الجزائر التي وجدت نفسها بعيدة عن تصنيفات الدول الأكثر تنافسية.

إن الاقتصاديات التنافسية لم تعد تلك الاقتصاديات التي تعتمد على انخفاض التكاليف والأجور، بل أصبح التطور التكنولوجي يمثل الفيصل لتقييم قدرتها التنافسية والمحفز الأساسي للنهوض بها. ومن ثم أصبح تحقيق تنافسية عالية ومستدامة مرهونا بما تبذله الدول من مجهودات في سبيل تعزيزها، وهو التحدي الذي تواجهه الجزائر لتفعيل اندماجها في منظومة الاقتصاد العالمي.

المبحث الأول. مفهوم تنافسية الدولة:

إن تحديد مفهوم تنافسية الدولة أو التنافسية الوطنية مسألة في غاية الأهمية، وعلى الرغم من تعدد محاولات تعريفها إلا أنها لم تجتمع على تعريف واحد متفق عليه. والوصول إلى تعريف دقيق يواجهه العديد من الصعوبات؛ فالمفهوم يتداخل ويتشابك مع تعاريف أخرى مثل النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول، إلى جانب هذا يعتبر المفهوم ديناميكيا يتغير ويتطور باستمرار.[2]

وإزاء هذه التعقيدات سيتم عرض بعض التعاريف التي حاولت إزالة الغموض عن هذا المصطلح. والبداية تكون بأبرز التعاريف التي تبنتها الهيئات الدولية:

أولا. المنتدى الاقتصادي العالمي: يعرف المنتدى التنافسية في تقرير التنافسية العالمي The Global Competitiveness Report بأنها" بأنها تلك المجموعة من المؤسسات والسياسات، والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية في الدولة ومن ثم مستوى الازدهار الممكن تحقيقه في الاقتصاد.[3] ومن جانب آخر تعد الإنتاجية المفتاح الأساسي لمعدلات العائد على الاستثمار الذي يحدد بدوره معدلات النمو الكلية للاقتصاد. وبالتالي الاقتصاد الأكثر تنافسية مرجح أن ينمو أسرع على المدى المتوسط إلى البعيد.[4]

ثانيا. المعهد الدولي للتنمية الإدارية: يعرف المعهد التنافسية في كتابه السنوي للتنافسية العالمية بأنها " قدرة البلد على توليد القيم المضافة، ومن ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات بالجاذبية والهجومية وبالعولمة والاقتراب، ويربط هذه العلاقات نموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف." [5] بمعنى أن التعريف في هذه الحالة يدور في السياق الذي يربط بين التنافسية والنمو الاقتصادي.

ثالثا. منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD: عرفت هذه المنظمة التنافسية على أنها الدرجة التي من خلالها يمكن للدولة، وفي ظل التجارة الحرة وشروط السوق العادلة، إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المنافسة في الأسواق العالمية،وفي الوقت ذاته تحافظ على توسيع الدخل الحقيقي لأفرادها على المدى الطويل.[6]

تعريف المنظمة يحصر التنافسية في التجارة الدولية للحصول على معدلات مرتفعة من الدخل ومن ثم مستوى معيشة أحسن. ومن جانب آخر فإن تحقيق التنافسية في ظل تجارة عادلة وحرة من الصعب الوصول إليه أو تطبيقه خاصة إذا تعلق الأمر بالدول النامية التي تعاني وبشكل مستمر من نسب تبادل في غير صالحها. وهذا ما يفسر ظاهرة التبادل اللامتكافئ واستحالة توزيع عادل للمكاسب بينها وبين الدول المتقدمة.

رابعا. هيئة الولايات المتحدة للتنافسية الصناعية: تعرف هذه الهيئة التنافسية بأنها القدرة على إنتاج سلع وخدمات تكون قادرة على مواجهة اختبار المنافسة في الأسواق العالمية وفي الوقت نفسه تحقيق مستويات معيشة مطردة وقابلة للاستمرار في المدى الطويل.[7] وهذا التعريف ينطبق تماما مع التعريف السابق لمنظمة OECD، والملاحظ أنه يتناسب وحالة الاقتصاديات المتقدمة ويخدم أهدافها وأن محاولة إسقاطه على الاقتصاديات النامية يبقى بعيد المنال.

خامسا. المعهد العربي للتخطيط: كما سبق ذكره فإن من الصعب إيجاد تعريف موحد للتنافسية ويصعب أكثر تطويع هذا التعريف لخصائص بلد معين أو منطقة محددة مثل المنطقة العربية، واستنادا لذلك سعى المعهد العربي للتخطيط في تقرير التنافسية العربية إلى بلورة مفهوم محدد يعرف التنافسية على أنها "الأداء النسبي الحالي والأداء النسبي الكامن للاقتصاديات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الاقتصاديات الأجنبية".[8] وتشير الفكرة في هذه الحالة إلى أن التنافسية نسبية وليست مطلقة؛ بمعنى أن الدولة لا يمكن أن تكون لها تنافسية عالية في صناعة أو قطاع معين بشكل مطلق، وإنما ستكون لها تنافسية مقارنة بالدول الأخرى أو بالنسبة للسلع الأجنبية في السوق العالمية.

يعتبر المعهد أن قطاعي التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مجالات تطوير تنافسية الدول العربية وجعلها قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية لتحقيق النمو الاقتصادي

المستدام والرفاهية للأفراد بتحسين مستوى معيشتهم، من خلال دخل فردي مطرد الارتفاع في إطار البيئة العالمية المعاصرة.[9]

يشير تعريف المعهد العربي للتخطيط إلى إشكالية الدول النامية، بما فيها الدول العربية، المتعلقة برفع مستوى معيشة الأفراد ورفع دخولهم، فكانت نقطة البداية لخلق التنافسية، وتأتي بعدها مرحلة ثانية تعمل فيها هذه الدول على المحافظة على ذلك المستوى من المداخيل بل والعمل على رفعه وتحسينه باستمرار وهي ليست المراحل ذاتها التي تتبعها الدول المتقدمة.

وفيما يلي عرض لبعض التعاريف التي وضعها عدد من الاقتصاديين، من بينهم الاقتصادي الأمريكي Jeffrey Sachs والذي يعرف تنافسية الدولة "بقدرتها على إنتاج سلع وخدمات يمكن تسويقها دوليا، على أن يؤدي هذا الإنتاج إلى تزايد الدخل الحقيقي لمواطنيها".[10]

يتميز تعريف ساكس بعدم شموليته بالإضافة إلى انحصاره في مجال التجارة الخارجية فهو يركز على تنافسية الدول المتقدمة التي تعتبر المساهم الأكبر في التجارة الدولية من خلال تنوع صادراتها وقدرتها الكبيرة على المنافسة في الأسواق الدولية، عكس الدول النامية التي ينحصر تخصصها في منتجات ذات قيمة مضافة منخفضة ترتكز على المواد الأولية، الأمر الذي يحول دون تحسين قدرتها التنافسية ومستوى معيشة أفرادها.

وجاءت مساهمة بورتر لتربط التنافسية بالإنتاجية ومستوى المعيشة فبالنسبة له فإن فهم التنافسية يجب أن ينطلق من التركيز على المصادر الأساسية للازدهار والرخاء الاقتصادي؛ بمعنى أن مستوى المعيشة في الدولة يتحدد بإنتاجية اقتصادها، وأن الإنتاجية تعتمد على قيمة منتجات وخدمات الدولة معا مقاسة بالأسعار التي يمكن أن تطلب بها في الأسواق وبالكفاءة التي يمكن أن تنتج بها،[11] بما ينعكس في الأخير على زيادة حصة الدولة من السوق العالمية ومن ثم ضرورة تخصصها في الصناعات ذات الإنتاجية العالية لتحقيق التنافسية.[12]

أما الاقتصادي الأمريكي Paul Krugman فقد وجه انتقادا عنيفا لفكرة التنافسية على مستوى الدولة بقوله أنها فكرة خاطئة بل وخطيرة في الوقت ذاته.[13] ويرجع انتقاده لفكرة التنافسية الوطنية إلى حقيقة أن الشركات وليست الدول هي التي تتنافس على الأسواق والموارد، فإذا كان مكسب شركة يتحقق في إطار التنافس على حساب خسائر شركة أخرى بما قد يلزم الشركة إتباع

سياسات وإجراءات حمائية لدعم تنافسيتها، فإن هذا لا ينطبق بالضرورة على الدول في التجارة الدولية لأن هذه الأخيرة ليست لعبة صفرية.[14]

وصفوة القول أنه حتى ولو تم التسليم بأن المؤسسات وليست الدول هي التي تتنافس في الأسواق الدولية، فلا يمكن الفصل بين أداء الاقتصاديات القومية وأداء المؤسسات التي تنتمي إليها. فالدولة من خلال سياساتها العامة تؤثر على أداء الاقتصاد الكلي والجزئي أي أنها تؤثر على الوضع التنافسي للمؤسسات العاملة بها.[15]

المبحث الثاني. محددات الميزة التنافسية:

إن تحقيق الدولة لمزايا تنافسية يحتاج إلى عدة مقومات تساهم وتساعد على تحقيقها، لذلك وضع بورتر مجموعة من المحددات تجعل من الدولة بيئة ملائمة للمؤسسات لخلق وتنمية قدراتها التنافسية والتي تتمثل في أربعة محددات أساسية ومحددين ثانويين. جمعت في نسق متكامل يعرف بنموذج "الماسة " أو المعين Le Losange، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 1: النظام المتكامل للميزة التنافسية الوطنية وفقا لنموذج بورتر

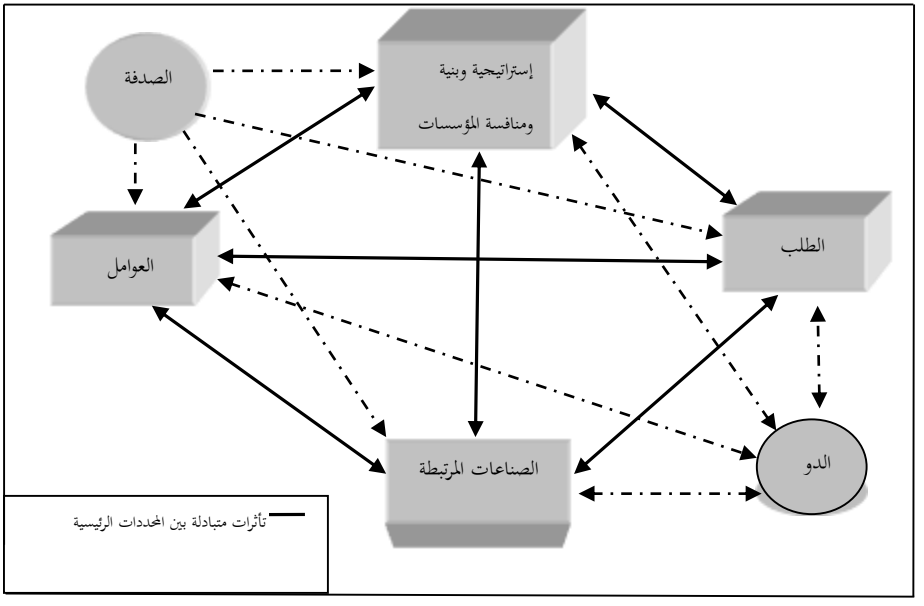

Source : Michael Porter**, L'avantage Concurrentiel des Nations** (Paris: InterEditions, 1993), p.141.

الواضح من النموذج أنه يمثل المحددات المختلفة المتعلقة بكل دولة وفي الوقت نفسه يفسر الطريقة التي من خلالها تعمل الدولة على خلق قواها ونقلها إلى مؤسساتها، كما يتضمن أيضا المعارف والوسائل الضرورية لاكتساب مزايا تنافسية.[16] لذلك يمكن اعتبار أن هذا النموذج يعكس نظاما ونجاحه يتطلب سياسات وأدوات تدعم عمل مكوناته.

أولا. المحددات الرئيسية: اعتبر بورتر هذه المحددات أساس بناء التنافسية الوطنية، وهي تتمثل في:

1. العوامل : أكد بورتر أن العوامل المحددة للميزة التنافسية ليست موروثة ولكنها تخلق وتكتسب؛ فالأمر يتعلق بالطريقة وهي تختلف كثيرا حسب الدول والصناعات مما يعني أن تحقيق القدرة أو الميزة التنافسية لا يتوقف على مخزون العوامل المتوفرة وإنما على الديناميكية التي من خلالها تخلق وتقوم وتتكيف مع صناعات أخرى.[17] لأجل ذلك يرى بورتر أن التقسيم الحالي لعوامل الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال) هو تقسيم واسع جدا واقترح تجميع هذه العوامل في خمسة مجموعات هي:[18]

أ. الموارد البشرية: وتتمثل في العمالة المؤهلة والمدربة والفنية والتي تتمتع بمستوى عال من المهارة وتضم أصنافا كثيرة من الأفراد بداية من العامل البسيط إلى المهندس.

ب. الموارد المادية: تتمثل في وفرة ونوعية وتكلفة الأرض والماء والمعادن والغابات ومصادر الطاقة ومناطق الصيد. ويمكن إضافة الظروف المناخية وأيضا الموقع الجغرافي والمساحة؛ حيث يلعب الموقع الجغرافي للدولة دورا في تكاليف النقل وفي تسهيل المبادلات الثقافية والتجارية مع الخارج.

ج. الموارد المعرفية: وتتضمن المعرفة العلمية والتقنية، أما مصادر هذه المعارف فهي الجامعات ومراكز البحث العامة والخاصة والمؤسسات الخاصة بالإحصاء ودراسات السوق والمؤلفات العلمية وقواعد المعلومات....الخ.

د. الموارد الرأسمالية: تتمثل في كمية وتكلفة رؤوس الأموال المتوفرة لتمويل المؤسسات، وتتأثر هذه الموارد بمعدل الادخار وبنية أسواق رؤوس الأموال التي تختلف من دولة إلى أخرى.

هـ. البنية الأساسية أو القاعدية: تتمثل في نوعية وجودة وتكلفة البنية الأساسية وطريقة استخدامها، وهي تشمل شبكات النقل والاتصالات وأنظمة الدفع وتحويل الأموال وغيرها، ويندرج ضمنها أيضا النظام الصحي والمؤسسات الثقافية.

إن التعمق أكثر في تحليل دور العوامل في خلق الميزة التنافسية يتطلب القيام بتقسيم آخر، إذ يمكن التمييز بين نوعين أساسيين: **النوع الأول** يفرق بين:

أ. **العوامل الأساسية (الأولية)**: وتتمثل خاصة في العوامل الموهوبة والموروثة وتشمل: الموارد الطبيعية والمناخ والموقع الجغرافي واليد العاملة غير المؤهلة ومتوسطة التأهيل.

ب. **العوامل المعقدة (المتقدمة)**: تتمثل في البنية الأساسية للاتصالات وتبادل المعلومات الرقمية واليد العاملة عالية التأهيل مثل المهندسين والباحثين في مجال الإعلام الآلي، بالإضافة إلى المعاهد الجامعية للبحث في جميع العلوم الرائدة.[19]

أما **النوع الثاني**: فيتعلق بالتمييز بين العوامل من حيث تخصصها في العمل، فهناك عوامل غير متخصصة وعوامل متخصصة.

أ. **العوامل غير المتخصصة**: وهي العوامل التي يمكن استخدامها في عدد من الصناعات المختلفة وتشمل: شبكة الطرق والسوق المالي والأفراد المتعلمين والمثقفين....إلخ.

ب. **العوامل المتخصصة**: وهي تلك العوامل التي لا تخص إلا عددا محدودا من الصناعات، وتشمل: الأفراد ذوو المهارات المميزة والبنى القاعدية الخاصة والمعارف في مجالات معينة. وبصفة عامة كلما كانت العوامل معقدة كلما كانت متخصصة لذلك فهي تحتاج إلى استثمارات خاصة وعامة أكثر تخصصا وجرأة.

لم يكتف بورتر بالتقسيمات السابقة بل وضع تقسيما آخر فرق من خلاله بين نوعين من العوامل:

أ. **العوامل الموروثة (الموهوبة)**: وهي تلك العوامل الموجودة أصلا لدى الدولة مثل: الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي.

ب. **العوامل المكتسبة (المبتكرة)**: تعتبر هذه العوامل الأكثر قدرة على تحقيق مزايا تنافسية أكبر وبشكل مستديم لأنها تتميز بالتعقيد والتخصص. ويعتبر الابتكار والاختراع المصدر الأساسي لصناعة تنافسية الدولة خاصة إذا كانت تعاني من عجز في بعض العوامل وبالتحديد فيما يتعلق بالعوامل الأولية، ويعتبر هذا العجز بمثابة المحرك للابتكار.[20] وبالتالي فما يمكن أن يكون عجزا في عامل طبيعي يمكنه خلقه واكتسابه ومن ثم تحقيق قدرة تنافسية ديناميكية وأكثر استدامة لأن الحاجة أم الاختراع.

من خلال ما سبق يمكن الخروج بنتيجتين أساسيتين: الأولى تفيد بأن تحقيق المزايا التنافسية يتوقف على نوعية عوامل الإنتاج وليس على كميتها، فكلما كانت هذه العوامل متخصصة ومستخدمة لأحدث التكنولوجيات كلما كانت الميزة المحققة منفردة ومتميزة ويصعب الوصول إليها

وتقليدها، خصوصا إذا كانت وتيرة الابتكارات سريعة. أما النتيجة الثانية مفادها أن الاعتماد على العوامل فقط لتحقيق مزايا تنافسية يعتبر غير كاف بل يتطلب أيضا عمل بقية المحددات المكونة للماسة (المعين) كنظام واحد متكامل.

2. الطلب: لم يكتف بورتر بالآثار الساكنة عند إدخاله عنصر الطلب المحلي كأحد محددات القدرة التنافسية والذي يتفق مع ما ذكره الاقتصادي لندر في الستينيات من القرن العشرين، بل امتدت أهمية تحليله لتشمل الآثار الديناميكية التي تتوقف على خصائص الطلب المحلي ونوعيته ومدى تطوره ونموه وسرعة تشبعه وقدرته على أن يعكس الأذواق العالمية؛[21] بمعنى أن العلاقة بين الطلب المحلي والميزة التنافسية تخضع لاعتبارات النوعية أكثر من خضوعها للاعتبارات الكمية.[22] كما أوضح بورتر أن الحجم الكبير للسوق المحلي يحقق مزايا تنافسية في الصناعات التي توفر إمكانيات اقتصاديات الحجم، بالإضافة إلى أن أهمية حجم السوق المحلي تظهر في صناعات معينة (أو فروع معينة للصناعة) خاصة تلك التي تطبق برامج ضخمة للبحث والتطوير وتتميز بالتكنولوجيا المتقدمة وبدرجات عالية من التغير.[23]

3. الصناعات المرتبطة والمدعمة: Les industries amonts et apparentées يعتبر وجود صناعات مساندة (مدعمة) تنافسية على المستوى الدولي محددا آخر من محددات الميزة التنافسية، فوجودها في الدولة يمنح مزايا للصناعات الأخرى بطرق عديدة، حيث تتمكن هذه الأخيرة من الوصول إلى المدخلات التي توفر أحسن علاقة لـ(النوعية/السعر) بطريقة فعالة وسريعة ومفضلة، وعليه فإن سهولة وسرعة الوصول إلى تحقيق الميزة يكون ببناء روابط بين مختلف الأنشطة التي تؤدي إلى وجود صناعات مرتبطة ومدعمة على المستوى المحلي، لأن الميزة الأساسية لوجود موردين محليين تستمد من كونهم ناقلا للمعلومات والاختراعات إلى مستهلكيهم وزبائنهم مما يؤدي إلى تسريع الوتيرة العامة للاختراع في كل الصناعة الوطنية. وستتضاعف كل هذه المزايا بالتقارب الجغرافي وسهولة الاتصالات بدلا من الاعتماد على الموردين الأجانب.[24]

4. إستراتيجية وبنية ومنافسة المؤسسات: إن المحدد الرابع للميزة التنافسية الوطنية في صناعة معينة يتمثل في البيئة التي تنشأ وتنظم وتسير فيها المؤسسات وأيضا طبيعة المنافسة المحلية. وتختلف استراتيجيات وأنماط تنظيم المؤسسات بشكل كبير من دولة إلى أخرى، ويلعب نوع المنافسة المحلية دورا أساسيا في عملية الاختراع والابتكار وفي النجاح النهائي على المستوى الدولي، كما أن تنظيم

هذه المؤسسات يتطلب أسلوب التسلسل في مستويات المسؤوليات. وعليه لا يوجد نموذج عالمي مطبق، فالميزة التنافسية المكتسبة في الصناعات تكون ناتجة عن تطبيقات إدارة الأعمال والتطبيقات التنظيمية المحلية وناتجة أيضا عن مصادر الميزة التنافسية الخاصة بالصناعة نفسها.[25]

هذا ما يفيد أن تحقيق المزايا التنافسية يبدأ من المنافسة المحلية؛ فمتى كانت المؤسسات ومن ثم الصناعات قادرة على التنافس محليا من خلال عوامل الابتكار والتجديد والاستخدام الأمثل لمواردها، ستكون قادرة لا محالة على اقتحام الأسواق العالمية وخوض غمار المنافسة الدولية بكل ثقة وبأحسن أداء.

ثانيا. المحددات الثانوية: أشار بورتر إلى محددين ثانويين وأعتبرهما مساعدين في تحقيق النجاح للدولة على المستوى العالمي ويتمثلان في:

1. دور الصدفة: على الرغم من أن المحددات التي سبق ذكرها تشكل المحيط التنافسي للصناعات، فإن تاريخ أغلب النجاحات الصناعية يثبت بأن الصدفة كان لها دورا في هذه النجاحات. وتتمثل الصدفة في الظروف والأحداث التي تقع فجأة وتخرج عن إرادة المؤسسات والحكومات. ومثال الأحداث التي تؤثر على التنافسية الوطنية: التغيرات التكنولوجية الكبيرة (الإلكترونيك الدقيقة والتكنولوجيا الحيوية) والتقلبات في مستويات الأسعار في المجال البترولي مثلا والتطورات المسجلة في الأسواق المالية العالمية وأسعار الصرف بالإضافة إلى الحروب والقرارات السياسية لحكومات الدول الأجنبية.

ومن شأن هذه الأحداث إعادة توزيع المواقع التنافسية؛ فالصدفة يمكن أن تلغي نهائيا مزايا المنافسين بفرض ظروف جديدة كما يمكن أن تمنح الفرص لصناعات أخرى لاحتلال الريادة من خلال التكيف الأحسن في البيئة الجديدة.[26]

2. دور الدولة: تكمن أهمية دور الدولة في تأثيرها على المحددات الأربعة الرئيسية المكونة لنموذج الماسة بطريقة ايجابية أو سلبية؛ وبذلك تكون الدولة عنصرا محفزا أو عائقا لعملية خلق الميزة التنافسية من خلال تأثيرها على المحددات المختلفة للميزة التنافسية.

المبحث الثالث. مؤشرات قياس تنافسية الدولة:

توجد أساليب عديدة لقياس تنافسية دولة ما مقارنة مع دول أخرى، وتشتمل على مؤشرات بسيطة وأخرى مركبة:

أولا. المؤشرات البسيطة (الجزئية): تستند المؤشرات البسيطة إلى معايير أو متغيرات كمية ونوعية تغطي الجوانب المتعددة للتنافسية، ومن أهم هذه المؤشرات تلك المتعلقة بالإنتاجية مثل الكفاءة الإنتاجية النسبية والإنتاجية المتوسطة والحدية للعمالة والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، أو تلك المتعلقة بالتكلفة مثل تكلفة وحدة العمل والتكلفة الحدية لعوامل الإنتاج. وكذلك المتعلقة بأداء التجارة الخارجية وخاصة الصادرات وسعر الصرف.[27]

لكن لا يمكن الاعتماد على هذه المؤشرات لوحدها لقياس القدرة التنافسية الوطنية، فمع التطورات التي يشهدها العالم أصبح لزاما توسيع المجال وإضافة مؤشرات جديدة وذات دلالات أشمل.

ثانيا. المؤشرات المركبة: تقوم جهات عديدة بإعداد تقارير عن التنافسية في العالم وتقدم مؤشرات واسعة عن القدرة التنافسية للدول، وتختلف هذه المؤشرات حسب الجهة المصدرة لها نظرا لاختلاف التعاريف المتبناة لمفهوم التنافسية الوطنية أو الدولية. لذلك سيتم التطرق لأهم هذه المؤشرات.

1. مؤشرات المعهد الدولي للتنمية الإدارية: يستند المعهد في قياسه للقدرات التنافسية للدول على أربعة عوامل تمثل في الوقت نفسه محددات التنافسية، وضمن هذه العوامل يندرج 314 مؤشر سنة 2000 وتتمثل هذه العوامل في: الأداء الاقتصادي والكفاءة الحكومية وكذا كفاءة قطاع الأعمال والبنية الأساسية.[28]

2. مؤشرات المنتدى الاقتصادي العالمي: يعتبر تقرير التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي مؤشرا فاعلا لقياس القدرة التنافسية للدول وأداة لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال، كما أنه يعتبر أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية للدول على المستويين الكلي والجزئي بغية النهوض بتنافسية الاقتصاديات، خاصة في ظل التحديات والأزمات المتعددة التي تعصف بالاقتصاد العالمي.

ابتداء من تقرير التنافسية العالمي لسنة 2006–2007 ، بدأ الاعتماد على مؤشر رئيسي "**مؤشر التنافسية العالمي**" (**the Global competitiveness Index**) والذي يضم في مكوناته المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والجزئي معا ، ويهدف هذا المؤشر إلى قياس المنظومة المترابطة والمتكاملة من العوامل الأساسية والمؤسسات والسياسات الشاملة التي تشكل معا قاعدة مستدامة لإحداث نمو ورفاه وازدهار اقتصادي على المديين القصير والمتوسط [29] وحتى على المدى الطويل. وتعتبر النتائج التي يتوصل إليها التقرير مهمة لذلك يعتمد عليها وتؤخذ لتقييم تنافسية الدول

ومعالجة أماكن الخلل فيها وتقوية نقاط القوة واستدامتها. والشكل الموالي يوضح الهيكل التفصيلي للمؤشر بمختلف مكوناته التي تشمل مائة وأربع عشرة مؤشرا مدرجا ضمن اثنتا عشر ركنا أساسيا:

الشكل رقم 2 : الهيكل التفصيلي لمؤشر التنافسية العالمي حسب تقرير 2016 –2017

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report 2016-2017**, Geneva 2016, p.p.35-37.

وتجدر الإشارة إلى أن الأركان الإثني عشر ليست مستقلة بل تجمعها علاقة متبادلة حيث يميل كل ركن إلى تعزيز الآخر. فبالنسبة للابتكار مثلا (الركن 12) هو نشاط لا يمكن أن يتم في عالم يخلو من مؤسسات (الركن1) تضمن حقوق الملكية الفكرية، ولن يكون أداؤه جيدا في دول تتميز بيد عاملة ضعيفة التعليم والتدريب (الركن 5)، ولن يكون أبدا في الاقتصاديات التي تتميز بعدم كفاءة الأسواق (الركن 6 و7 و8) أو دون بنية تحتية كفؤة وشاملة (الركن 2)،[30]

3. مؤشرات التنافسية من البنك الدولي:[31] يقدم البنك الدولي مجموعة من المؤشرات والمتغيرات يبلغ عددها 64 متغيرا. ويضع ترتيبا للبلدان وفق كل من هذه المؤشرات التي تتجمع عموما في المجموعات الآتية:

- الانجاز الإجمالي؛
- الديناميكية الكلية وديناميكية السوق؛
- الديناميكية المالية؛
- البنية التحتية ومناخ الاستثمار؛
- رأس المال البشري والفكري.

4. مؤشرات المعهد العربي للتخطيط: يستند المعهد العربي للتخطيط في تقييمه لتنافسية الدول العربية على مؤشر التنافسية العربية وهو مركب من مؤشرين أساسين وهما: التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة. والشكل الآتي يوضح الهيكل العام لمؤشر التنافسية العربية:

الشكل رقم3: الهيكل العام لمؤشر التنافسية العربية

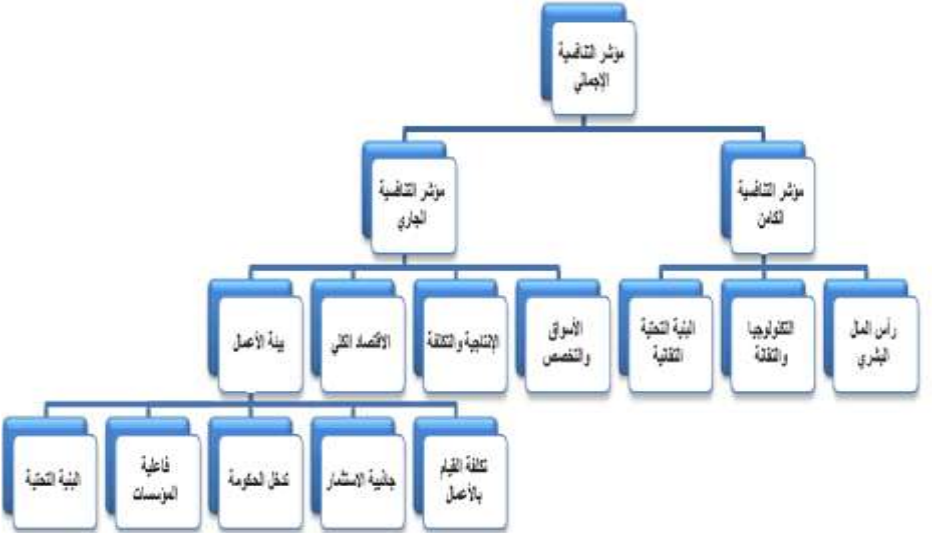

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012، الكويت، ص.63.

الملاحظ أن المؤشرات التي وضعتها الهيئات الدولية لقياس التنافسية متشابهة في العموم وإن اختلفت الأسماء والترتيبات، فكل حسب مفهومه الخاص للتنافسية الوطنية. هذا بالإضافة إلى وجود العديد من المؤشرات المساعدة مثل: مؤشر العولمة ومؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر القدرة على الإبداع.

المبحث الرابع.تحليل أداء الاقتصاد الجزائري من خلال مؤشر التنافسية العالمي:

يرتكز تحليل وتقييم أداء الاقتصاد الجزائري وبالتالي تحديد نقاط ضعفه وقوته على **مؤشر التنافسية العالمي GCI** [32] الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي في تقرير التنافسية العالمي لسنة2016 -2017.

وقبل تحديد الموقع التنافسي للجزائر تجدر الإشارة إلى الدول الأكثر تنافسية في العالم، حيث أظهر التقرير أن سويسرا تربعت على عرش التنافسية للعام 2016 من مجموع 138 دولة شملها التقرير للعام الثامن على التوالي، تلتها مباشرة سنغافورة ثم الو.م.أ، وحلت كل من هولندا ثم ألمانيا والسويد والمملكة المتحدة[33] وفنلندا واليابان الدنمارك ضمن قائمة العشر الأوائل أو أكثر الاقتصاديات تنافسية على التوالي. أما الاقتصاديات الثلاث الأخيرة في ترتيب العشر الأوائل فهي اليابان وهونج كونج وفنلندا.

أما الدول العربية، فتأثرت بانخفاض أسعار النفط والذي أدى إلى زيادة الحاجة الملحة لدفع عجلة التنافسية من خلال تنويع صادراتها خصوصا الدول المصدرة للطاقة، ومع ذلك فقد تبوأت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز السادس عشر من إجمالي 138 دولة والمركز الأول على مستوى جميع الدول العربية، تليها قطر والمملكة العربية السعودية في المرتبتين الثامنة عشر والتاسعة والعشرين على التوالي. [34]

وعن الجزائر وحسب المؤشر ذاته احتلت الجزائر المرتبة السابعة والثمانين. وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 1: تقييم القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري وفقا لمؤشر التنافسية العالمي 2016-2017

مؤشر التنافسية العالمي GCI	المرتبة 138-1	النقاط 7-1
مؤشر التنافسية العالمي الإجمالي	**87**	**3.98**
المتطلبات الأساسية:	**88**	**4.33**
1. المؤسسات	99	3.50
2. البنية التحتية	100	3.28
3. بيئة الاقتصاد الكلي	63	4.83
4. الصحة والتعليم الابتدائي	73	5.71
عوامل تعزيز الفعالية:	**110**	**3.55**
5. التعليم العالي والتدريب	96	3.87
6. فعالية سوق السلع	133	3.52
7. كفاءة سوق العمل	132	3.25
8. تطور السوق المالي	132	2.89
9. الاستعداد التكنولوجي	108	3.08
10. حجم السوق	36	4.73
الابتكار وعوامل تعزيز التطور:	**119**	**3.12**
11. مدى تطور الأعمال	121	3.31
12. الابتكار	112	2.93

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report 2016- 2017**, Geneva 2016, p.p.45-61.

يظهر الجدول كيف أن أداء الدولة يختلف من متغير إلى آخر ويؤثر على الموقف التنافسي لها، فبالنسبة لمحور المتطلبات الأساسية احتلت الجزائر المرتبة الثامنة والثمانين، أما محور عوامل تعزيز الفعالية فقد صنفت الجزائر في المرتبة العاشرة بعد المائة. وعن المحور الثالث المتعلق بالابتكار وعوامل تعزيز التطور فالمفارقة تبدو واضحة حيث احتلت الجزائر المرتبة التاسعة عشر بعد المائة عالميا.

ومن أجل المزيد من التفاصيل عن ترتيب الجزائر في مكونات المؤشر الفرعية، سيتم تحديدها من خلال نقاط القوة التي تميزا لاقتصاد الجزائري ونقاط الضعف التي يعاني منها والتي تقف عائقا لبناء قدرته التنافسية، وهي كما يلي[35]:

أولا. نقاط القوة: على الرغم من تراجع ترتيب الجزائر ضمن مجموعة الدول التنافسية على المستوى العالمي فإن ذلك لا يمنع من أنها تحظى بمجموعة من المزايا التنافسية حسب الهيكل التفصيلي لمؤشر التنافسية العالمي، والتي تنحصر في بعض المؤشرات الفرعية لأربعة أركان فقط تتمثل في:

1. ركن حجم السوق: حيث يتميز الاقتصاد الجزائري باتساع حجم السوق (المرتبة السادسة والثلاثين) خاصة فيما يتعلق بحجم السوق المحلي والناتج المحلي الإجمالي بسعر تعادل القوى الشرائية (ppp)؛ إذ بلغ هذا الأخير 580.739 مليون دولار سنة 2015 و 609.394 مليون دولار سنة2016 وهو ما يعادل بالأسعار الجارية ماقيمته 166.838 مليون دولار و 168.318 مليون دولار لسنتي 2015 و2016 على التوالي. [36]
2. ركن بيئة الاقتصاد الكلي: على الرغم من تراجع ترتيب الاقتصاد الجزائري في هذا الركن إلا أنه احتل المرتبة الرابعة في مؤشر الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بنسبة 9.06 بالمائة سنة 2015 و13.02 بالمائة سنة 2016، ومن المتوقع حسب صندوق النقد الدولي أن تصل النسبة إلى 17.13 بالمائة سنة 2017.[37] والمرتبة العاشرة في مؤشر الإدخار الوطني.
3. ركن الصحة والتعليم الأساسي: فمن حيث الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية تحتل الجزائر المرتبة الأولى والمرتبة الحادية عشر في الإصابة بداء الملاريا، أما فيما يتعلق بالتسجيل الابتدائي فهي تحتل المرتبة الأربعين.
4. ركن التعليم العالي والتدريب: من حيث التسجيل الثانوي فلقد جاء ترتيب الجزائر في المرتبة السادسة والأربعين.

الملاحظ أن تمتع الجزائر ببعض المزايا التنافسية في بعض المؤشرات الفرعية لم يسمح لها من احتلال مراتب متقدمة في المؤشر العام، وهو يدل على أن أساس القدرة التنافسية المستديمة يرجح الكفة لمتغيرات على حساب أخرى، فالأهمية النسبية للمتغيرات ليست نفسها وإنما تركز على عوامل الفعالية والتطور التكنولوجي بالدرجة الأولى وهو ما تعاني منه الجزائر كما تبينه نقاط الضعف.

ثانيا. نقاط الضعف: إن ما يمكن ملاحظته هو تسجيل الجزائر مراتب جد متأخرة في كل الأركان المكونة للمؤشر وفي أغلب مؤشراته الفرعية،

ففي ركن المؤسسات، يظهر المؤشر ضعف أداء المؤسسات العامة خاصة في مجالات احترام قوانين الملكية الفكرية أين احتلت الجزائر المرتبة الثامنة بعد المائة التي تعتبر من أهم المؤشرات في قياس مستوى القدرات التنافسية العالمية والمرتبة الواحدة بعد المائة في المدفوعات غير القانونية والرشاوى والمرتبة الرابعة والتسعين في استقلالية القضاء والمرتبة السابعة والعشرين بعد المائة في شفافية السياسات الحكومية ، وفي مرتبة أقل تأخرا في مؤشر التبذير في الانفاق الحكومي المرتبة الخامسة والسبعين ،والمرتبة السابعة والستين في مؤشر كفاءة الاطار القانوني في تسوية النزاعات.

أما أداء المؤسسات الخاصة فيعكس ضعف أداء القطاع الخاص وقدرته على تحريك عجلة الاقتصاد. مع ضرورة لفت الانتباه إلى ضرورة تحسين ممارسات إدارة الشركات ولاسيما أداء مجالس الإدارة حيث صنفت الجزائر في المرتبة السادسة والثلاثين بعد المائة وهي مرتبة جد متأخرة، وفي المرتبة الخامسة والثلاثين بعد المائة من حيث قوة معايير التدقيق وإعداد التقارير. في حين جاءت في المرتبة الثالثة والثلاثين بعد المائة من حيث قوة حماية المستثمرين.

إن الضعف يلازم أهم ركائز الاقتصاد الجزائري والمتمثلة في ركن البنية التحتية: على الرغم من الأغلفة المالية الضخمة التي رصدت لتهيئتها فكل الدلائل تظهر التخلف الكبير الذي تعرفه الجزائر في هذا المحور الذي يقف حجر عثرة أمام أي تطور تجاري أو صناعي. فحسب المؤشر تذيلت الجزائر مؤشر جودة البنى التحتية إجمالا باحتلالها المرتبة الواحدة بعد المائة، ويستند هذا المؤشر في تقدير جودة البنية التحتية إلى جودة البنى التحتية للنقل الجوي وجودة البنى التحتية للموانئ وجودة الطرق واحتلت الجزائر بذلك المرتبة السابعة عشر بعد المائة والمرتبة الخامسة بعد المائة والسادسة والتسعين على التوالي في الترتيب العالمي للتنافسية. إضافة إلى محطات الطاقة من حيث نوعية التزويد بالكهرباء أين سجلت الجزائر المرتبة الثانية والتسعين.

ويستمر التقييم السلبي ليمتد إلى ركن بيئة الاقتصاد الكلي أين احتلت الجزائر المرتبة الثالثة والستين، ويكمن الضعف أساسا في مؤشر توازن الميزانية الحكومية أين تأخرت الجزائر إلى المرتبة الخامسة والثلاثين بعد المائة، واحتلت المرتبة التاسعة والتسعين في مؤشر التضخم، حيث بلغ معد التضخم

4.78 بالمائة سنة 2015 و5.9 بالمائة سنة2016 ومن المتوقع أن ينخفض المعدل إلى 4.8 بالمائة حسب تقديرات صندوق النقد الدولي.[38]

لا تتوقف سمات الضعف عند النقاط المذكورة، بل تمتد إلى ركن التعليم الابتدائي أين رتبت الجزائر في المرتبة الثانية بعد المائة في جودة التعليم الابتدائي. وعن ركن التعليم العالي والتدريب والذي يمكن من خلاله التمييز بين الجانب الكمي للتعليم وجانبه النوعي، سجلت الجزائر نتائج متوسطة في الجوانب الكمية للتعليم ففي مؤشر الالتحاق بالتعليم العالي احتلت المرتبة الثامنة والسبعين، لكن الحال يختلف عند التركيز على الجانب النوعي للتعليم حيث احتلت الجزائر المرتبة الخامسة والثمانين فيما يتعلق بجودة النظام التعليمي والمرتبة االسابعة والعشرين بعد المائة في جودة إدارة المدارس والمرتبة الحادية والثلاثين بعد المائة في مدى تدريب الموظفين والمرتبة العشرين بعد المائة في مؤشر التوفر المحلي لخدمات التدريب المتخصص.

كما توجد عوائق أخرى تحول دون تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري تتمثل أساسا في ضعف أداء أسواق العوامل الذي ينعكس على الترتيب باحتلال المرتبة الثالثة والثلاثين بعد المائة في أسواق السلع والمرتبة الثانية والثلاثين بعد المائة في كل من أسواق العمل والأسواق المالية.

فبالنسبة لسوق السلع ومن خلال متغيرات المنافسة الأجنبية يتضح أن الجزائر لازلت تتبنى سياسات حمائية باحتلالها المرتبة الخامسة والعشرين بعد المائة في انتشار الحواجز غير الجمركية والمرتبة السابعة والعشرين بعد المائة في التعريفات الجمركية والمرتبة الرابعة عشر بعد المائة فيما يتعلق بأعباء الإجراءات الجمركية، أما عن انتشار الملكية الأجنبية فهي تحتل المرتبة الثانية والثلاثين بعد المائة عالميا حيث تتميز بوضع القيود أمام التملك الأجنبي وهو أحد أهم العوائق التي تقف حائلا أمام جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلد. وعن المنافسة المحلية جاءت الجزائر في المرتبة السادسة والثلاثين بعد المائة من حيث كثافة المنافسة المحلية، وفي المرتبة الخامسة والثلاثين بعد المائة في معدل الضرائب الإجمالي وفي المرتبة الثالثة عشر بعد المائة في فعالية سياسة مكافحة الاحتكار والمرتبة السادسة والعشرين بعد المائة من حيث عدد الإجراءات اللازمة للبدء في المشروع والمرتبة الثالثة بعد المائة من حيث المدة الزمنية اللازمة لبداية الأعمال.

وبدوره يشتكي سوق العمل من ضعف الكفاءة في الأداء من جانبين: أولهما مرتبط بالمرونة وثانيهما مرتبط بكفاءة استعمال المواهب(talent). فحسب معيار المرونة احتلت الجزائر المرتبة

الثالثة عشر بعد المائة من حيث مرونة تحديد الأجور و المرتبة الحادية عشر بعد المائة في مؤشر ممارسات التوظيف والفصل والمرتبة الخامسة عشر بعد المائة في مدى التعاون بين العامل وصاحب العمل. وعن معيار كفاءة استعمال المواهب فيبدو الضعف جليا بضعف مؤشر الإنتاجية والأجور ما جعل الجزائر تحتل المرتبة الثانية والعشرين بعد المائة. كما تعد هجرة الإطارات من أهم المشاكل التي تعاني منها الجزائر حيث تحتل المرتبة السادسة عشر بعد المائة من حيث قدرة البلد على الاحتفاظ بالمواهب ، ويكمن السبب في ذلك إلى عدم توفر المناخ الملائم لهذه الفئة للبحث والإبداع ما يضطرها للبحث عن دول توفر لها الظروف اللازمة وكل المغريات التي تشمل كل متطلبات الحياة، وتعتبر الدول المتقدمة الوجهة الأساسية لها حيث تعمل هذه الأخيرة على جلب اليد العاملة المؤهلة من الدول النامية لتستفيد من كفاءتها وتساهم في رفع إنتاجيتها المحلية وتدعم قدرتها على تطوير نشاط البحث والتطوير والإنتاج وبالتالي المنافسة. وعن مشاركة المرأة في القوى العاملة نسبة إلى الرجل تحتل الجزائر المرتبة السادسة والثلاثين بعد المائة. حيث بلغ معدل بطالة هذه الفئة 20 بالمائة في بلغ معدل البطالة الإجمالي في الجزائر 10.5 في سبتمبر 2016، [39] ما يستدعي ضرورة خلق بيئة مناسبة للتشغيل والتدريب.

والشيء نفسه يقال فيما يتعلق بتطور السوق المالية فمن حيث الكفاءة فهي شبه غائبة من حيث مساهمتها في توفير التمويل ما جعل الجزائر تحتل المرتبة الرابعة والعشرين بعد المائة في مؤشر التمويل عن طريق سوق الأسهم المحلية وفي المرتبة الثانية والعشرين بعد المائة من حيث سهولة الحصول على القروض وفي المرتبة الخامسة والثمانين من حيث توفر رأس المال المخاطر. أما من حيث الجدارة والثقة فالجزائر تتميز بضعف الجهاز المصرفي الذي جعل الجزائر في المرتبة الثالثة والعشرين بعد المائة، وفي المرتبة التاسعة والعشرين بعد المائة في تنظيم مبادلات الأوراق المالية.

إن سياق الحديث لا يختلف بالنسبة لركن الاستعداد التكنولوجي، حيث تحتل الجزائر مراتب متأخرة في متغيرات هذا الركن، فكانت رتبتها الثامنة والعشرين بعد المائة في مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا والمرتبة الخامسة والعشرين بعد المائة في مؤشر توافر أحدث التكنولوجيات والمرتبة الثامنة والعشرين بعد المائة من حيث مستوى استيعاب الشركات للتكنولوجيا، أما عن مستخدمي الإنترنيت فالجزائر تحتل المرتبة الخامسة والتسعين وعن مشتركي الهاتف النقال فهي تحتل المرتبة الخامسة والثمانين. ما يفضي بأن قدرة الاقتصاد على استيعاب التكنولوجيا جد محدودة. أما

ركن حجم السوق فيظهر أن مؤشر الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يضع الجزائر في المرتبة الثانية بعد المائة.

أما ركن تطور الأعمال فقد وضع الجزائر في المرتبة الحادية والعشرين بعد المائة ما انعكس على أداءها في المؤشرات المكونة لهذا الركن، ولعل من أهمها مؤشر نوعية الموردين المحليين حيث جاءت الجزائر في المرتبة الثلاثين بعد المائة،أضف إلى ذلك مؤشر درجة تطور العناقيد أين احتلت المرتبة الخامسة عشر بعد المائة والمرتبة الثالثة والتسعين في طبيعة الميزة التنافسية والمرتبة التاسعة بعد المائة في اكتمال سلسلة القيمة والمرتبة الخامسة والعشرين بعد المائة والرابعة والعشرين بعد المائة في مؤشر البعد التسويقي والاستعداد لتفويض السلطة على التوالي.

والأمر يتعدى ذلك في ركن الابتكار الذي يمثل أحد أهم المحددات التي تعكس القدرة التنافسية لأي اقتصاد، فلقد جاءت الجزائر في المرتبة الثانية عشر بعد المائة من أصل مائة وثمانية وثلاثين دولة من حيث القدرة على الابتكار وفي المرتبة العشرين بعد المائة في مؤشر التعاون في مجال البحث والتطوير بين الصناعة– الجامعة وفي المرتبة التاسعة والتسعين في نوعية مؤسسات البحث العلمي، كما احتلت المرتبة الثالثة عشر بعد المائة في إنفاق الشركات على نشاط البحث والتطوير والمرتبة الحادية والثمانين في توفر العلماء والمهندسين والمرتبة الرابعة والتسعين في تسجيل براءات الاختراع. الأمر الذي يفضي إلى أن الاقتصاد الجزائري بعيد على أن يوصف بالاقتصاد التنافسي لأن تخلفه يعود بشكل أساسي إلى نقص العناية بالبحث والثقافة الإبداعية والابتكارية.

الملاحظ أن القطاعات الرئيسية التي يفترض أن تحدد مستوى القدرات التنافسية تعاني من عدة عراقيل وصعوبات أثرت سلبا على المناخ التنافسي والتجاري في الجزائر وجعلتها ضمن قائمة الدول الأقل تنافسية على المستوى العالمي.

يعود التدهور الكبير في الترتيب التنافسي للاقتصاد الجزائري خلال عدة سنوات[40] إلى تأثير الأزمة الاقتصادية التي يتخبط فيها الاقتصاد الجزائري الناتجة عن الانخفاض الكبير في أسعار البترول في الأسواق العالمية والاعتماد الكبير على المحروقات كأساس لبناء الاقتصاد فلقد سيطرت هذه الأخيرة على ما نسبته 93.84 بالمائة من الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية لسنة 2016 أي ما قيمته 27.10 مليار دولار مسجلة بذلك انخفاضا قدر بـ 17.12 بالمائة مقارنة بسنة 2015 والتي سجلت 32.69 مليار دولار،في حين تبقى مساهمة الصادرات خارج المحروقات جد هامشية إذ

قدرت حصتها بـ 6.16 بالمائة من الحجم الإجمالي للصادرات أي ما يعادل 1.78 مليار دولار وهذا سنة 2016 والتي انخفضت بـ 9.55 بالمائة مقارنة بسنة 2015.[41]

المبحث الخامس. سياسات النهوض بتنافسية الاقتصاد الجزائري:

بعد دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالتنافسية وتشخيص الوضع التنافسي للجزائر تم التعرف على مقومات هذه الميزة وتحديد مكامن الضعف فيها. وبناءا على ذلك تحتاج الجزائر إلى سياسات توجه دعم قدرتها التنافسية محليا وعلى المستوى الدولي، ولأجل ذلك يمكن تصور السبل وصياغة السياسات الملائمة للارتقاء بالقدرة التنافسية وفق انعكاسها على أداء الاقتصاد في مختلف المجالات ذات الأولوية والتي تشمل ما يلي:

أولا. السياسات الموجهة للنهوض بالقطاع التكنولوجي: على أساس أن تنافسية الدولة هي حصاد التنافسية التكنولوجية وهذه الأخيرة هي حصاد التنمية المعرفية، لذلك فإن تحسين أداء الاقتصاد الجزائري ومن ثم النهوض بتنافسيته لن يكلل بالنجاح ما لم يتم تقوية الطاقة الابتكارية للدولة وذلك من خلال:

أ. تدعيم نشاط البحث والتطوير: لقد أصبح من الواضح أن السيطرة على صناعة معينة تستدعي مجهودات كبيرة خاصة في الإنفاق على البحث والتطوير، وتشجيع مخابر البحث والربط بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية بمعنى ربط نتائج البحث العلمي بالتنمية الاقتصادية.

ولأجل ذلك فإن قدرة الدول على الابتكار تعتمد على الإنفاق على نشاط البحث والتطوير، وهو متوقف على ما توفره الجزائر من حماية لنتائج البحث من ابتكارات واختراعات جديدة يكون لها بليغ الأثر في دعم نموها وقدرتها التنافسية في مختلف المجالات ذات القيمة المضافة العالية، وهو ما يتطلب أنظمة قوية لحماية حقوق الملكية الفكرية.

ب. تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال: من الضروري تطوير هذا القطاع والاعتماد عليه لمواجهة المنافسة الأجنبية من خلال تكثيف الاستثمار في مجال الاتصالات وخاصة التقنيات الرقمية ورفع طاقة مختلف الشبكات وزيادة سرعتها وكفاءتها في معالجة ونقل البيانات وتقليل تكلفة استخدامها، بالإضافة إلى تشجيع إنشاء شركات توفير خدمات الانترنيت والهاتف النقال، وضرورة تطوير التشريعات وخدمات التأمين لحماية المعلومات والارتقاء بالتجارة الإلكترونية وتشجيع المؤسسات على تطوير مواقع إلكترونية لها على شبكة الانترنيت،[42] كما أن نشر ثقافة الانترنيت يدعم تعاملات

المؤسسات فيما بينها إلكترونيا وبينها وبين المستهلك بشكل مباشر بدون وسيط ما ينعكس على انخفاض التكاليف.

كما أن تبادل المعلومات الصناعية بين مختلف عناصر النظام الوطني للابتكار، وخاصة عنصري البحث والتطوير مع الصناعة أو المؤسسات الاقتصادية، يؤدي إلى نقل واستيعاب وإنتاج ثم توليد التكنولوجيا. باعتبار أن التكنولوجيا التنافسية لا تعطى بل تولد محلياً.[43]

إن تحسين أداء الاقتصاد من الجانب التكنولوجي يدفع باستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لتوفر بنية تحتية تكنولوجية متطورة.

ج. النهوض بالقطاع التعليمي: تعتبر الموارد البشرية عالية التأهيل والكفاءة والخبرة من أهم مدخلات ومقومات العمل في الأنشطة البحثية والتطويرية والابتكارية الوطنية، والأكيد أن العلاقة وطيدة بين حالة التعليم العالي على وجه الخصوص وحالة البحث والإنتاج المعرفي، فمن خلال مراحل التعليم المختلفة يتم إعداد وتدريب باحثي المستقبل.[44] والشيء الأكيد أن العبرة تكمن في النوعية وليس في الكمية، لذلك يعد تحسين جودة الأنظمة التعليمية في مختلف المستويات خاصة التعليم العالي ضروريا باعتبار أن مؤسسات التعليم العالي تعتبر مركزا متقدما من مراكز الأبحاث العلمية، مع تنمية المبادرات الفردية وتشجيعها.

د. إنشاء العناقيد: تحتاج الجزائر إلى إقامة التجمعات الصناعية أو العناقيد في مختلف التخصصات والصناعات ذات الأولوية الوطنية باعتبارها من أنجع السبل لتحقيق تنافسية المؤسسات والقطاعات وحتى الاقتصاديات، من خلال تنمية وتقوية العلاقة الترابطية ما بين مختلف القطاعات في ظل تدفق المعلومات بشكل يسير بالاعتماد على تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ساهمت في إبراز دور العناقيد وتأثيرها على التنافسية.

هـ. تفعيل دور الدولة: لم يعد دور الدولة في خضم التحولات الجارية خاصة التكنولوجية منحصرا فقط في استثماراتها الموجهة للتنمية، بل يمتد إلى الاستثمار في الأصول غير المادية (المعارف ورأس المال البشري)، فبدون تكثيف الاستثمار في هذه الأصول لن تتمكن الاقتصاديات من خلق نظم وطنية للابتكار قادرة على إحداث التغيير وبناء قدرات تنافسية وطنية.[45] ولن تتكلل جهود تنويع الاقتصاد بالنجاح ما لم يتم تطوير الموارد البشرية وتنمية المهارات الفردية بالاستثمار في رأس المال البشري.

ثانيا. السياسات الموجهة للنهوض بالقطاع الإنتاجي: إن مدى فعالية نمط الإنتاج الذي يتم اختياره كثيرا ما يعتمد على مرحلة التنمية والخصائص الهيكلية المميزة لكل اقتصاد،[46] ويتضمن النهوض بالجهاز الإنتاجي للاقتصاد الجزائري رؤية شاملة من مختلف الجوانب، التي تشمل الأداء الصناعي والزراعي والخدمي.

فتأهيل القطاع الصناعي يستند إلى مرحلتين: الأولى تبنى على سياسات ذات توجه قصير المدى والثانية تمتد إلى المدى الطويل. ففي المرحلة الأولى من الضروري بناء وتطوير الصناعات الثقيلة التي تعتمد على الموارد الطبيعية المحلية والتي يمكن تحويلها لخدمة حاجات الأسواق المحلية خاصة في الزراعة والبناء والصناعة، فضلا عن ذلك تعتبر بعض الصناعات الخفيفة في هذه المرحلة ضرورية خاصة تلك التي تخلق روابط إنتاجية محلية كبيرة وتساهم في خلق فرص العمل.[47] وكذلك يعد تحسين أداء الزراعة من أولويات هذه المرحلة فهو يعتمد على تحسين أداء الجزائر لتوفير المتطلبات الأساسية من الغذاء وللمساهمة في توفير فرص العمل لفئة كبيرة من اليد العاملة خاصة غير المؤهلة منها والتي تقطن المناطق الريفية.

أما عن الخدمات فتعتبر السياحة من أهم القطاعات وأكثرها قدرة على تعزيز تنافسية الجزائر باعتبارها تتوفر على تنوع طبيعي كبير وكذا تراث تاريخي متنوع، وفي هذه الحالة تبرز أهمية الصناعات الحرفية والتقليدية وما يمكن أن تمثله كعامل أساسي للجذب السياحي وتوفير العملة الصعبة وخلق مناصب عمل جديدة وتحقيق نوع من الاستقرار والتوازن بين المناطق الريفية والحضرية.

أما في المرحلة الثانية فيعطى فيها دور متزايد للصناعات التي توسع من تجارة الصادرات وهي الصناعات التحويلية الإنتاجية والاستهلاكية في مختلف المجالات وذات التأثير المباشر على مجمل النشاط الاقتصادي ما يسهم في تحقيق ترابط وتشابك قوي بين مختلف القطاعات الوطنية وبما يخلق جهازا صناعيا متكاملا يضعف من تبعية الجزائر للاقتصاديات الصناعية المتقدمة ولمؤسساتها المتحكمة في أسواق السلع المختلفة والتكنولوجيا المتطورة.[48]

إن المميز لهذه المرحلة هو التركيز على الصناعات التي تساهم فيها التكنولوجيا بقسم كبير وذات القيمة المضافة العالية واليد العاملة المؤهلة. ومن أمثلة هذه الصناعات التي توفر مزايا تنافسية كامنة للاقتصاد: الصناعة الالكترونية والاتصالات وصناعة البتروكيماويات والصناعة الميكانيكية بالإضافة إلى الصناعة الدوائية.

واستنادا لذلك تعتبر هذه المرحلة هي مرحلة الولوج إلى الأسواق العالمية بمنتجات تتميز بالجودة وذات طلب عالمي كبير، وهي تعتمد في أساسها على المكون التكنولوجي بدلا من المنتجات الأولية، الأمر الذي يخرج الجزائر من التبعية لقطاعات العوامل الطبيعية والتي طالما هددت أداءها التنافسي على المستوى العالمي واستقرارها الداخلي، وذلك من خلال تنويع صادراتها إلى الأسواق العالمية ورفع مساهمتها في إجمالي التجارة العالمية.

ثالثا. النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في نشاط الاقتصاد الجزائري وتعتبر المصدر الرئيسي لتقديم السلع والخدمات ذات العلاقة المباشرة بالمستهلك في كافة صورها إضافة إلى أنها تمثل القنوات الأساسية في استهلاك ما تنتجه المصانع الكبيرة من مواد خام ووسيطة.[49]

كما أنها تقوم بدور تكاملي مع المؤسسات الكبيرة مما يؤدي إلى تنمية وتطوير القطاع الصناعي ككل؛ فهي تلعب دورا كبيرا كصناعات مغذية تعمل على زيادة نسبة المكون المحلي لبعض المنتجات الخاصة بالمؤسسات الكبيرة، بالإضافة إلى ذلك تعتبر الوسيلة الفعالة للانتشار الجغرافي للصناعات وتتميز بمرونة في الإنتاج وإمكانية التحول من نوعية إنتاج إلى أخرى دون تكلفة عالية طبقا لاحتياجات السوق من السلع والخدمات، كما أنها تتميز بقدرتها على خلق مناصب العمل.[50]

وفي السياق ذاته تبرز ضرورة تفعيل دور القطاع الخاص الذي يسيطر على غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويلعب دورا أساسيا في تطوير الاقتصاد المحلي وتحسين تنافسيته في مختلف المجالات نظرا لما يتميز به من قدرة على الإبداع والمغامرة باعتبار أن هدفه الأول والأخير هو تحقيق الربح، على أن تكون ممارساته بما يخدم الاقتصاديات المحلية وبإشراف ومراقبة الدولة لكن بدون حواجز تعيق نشاطه.

رابعا. السياسات الموجهة لتحسين بيئة الأعمال والاستثمار: إن النهوض بالقدرة التنافسية للجزائر يستدعي تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر، وذلك لا يكون من دون توفير المناخ الملائم لذلك خاصة فيما يتعلق بتحسين نوعية البنية التحتية؛ فمطلوب تخصيص المزيد من الأموال لمشروعات البنية التحتية، مثل: الكهرباء والربط بشبكات الهاتف الثابت والهاتف النقال والانترنيت مع ضرورة تسريع وتيرة تطوير شبكة الطرق والموانئ والمطارات باعتبارها واجهة الاقتصاد. بالإضافة إلى تكييف المنظومة القانونية مع متطلبات الانفتاح والتحرير، ما يستوجب إحداث تغييرات تشريعية في بعض

القوانين سواء التجارية فيما يتعلق تخفيض الحواجز التجارية أو قوانين الاستثمار المرتبطة بالملكية الأجنبية وتسهيل قوانين العمل وجعل سياسات التشغيل أكثر مرونة وكذلك التحفيزات المقدمة للمستثمرين من إعفاءات ضريبية وتسهيلات.

بالإضافة إلى إصلاح أداء مؤسسات الدولة المرتبطة ببعض الممارسات المثبطة للاستثمار والتي تقف عائقا أمام تحسين الأداء الاقتصادي كالبيروقراطية والفساد والرشوة. دون إغفال الإصلاحات التي تمس القطاع المالي والمصرفي، وذلك من خلال تطوير البنوك **و**تفعيل أداء السوق المالية التي توفر مصادر التمويل بسهولة وتشرف على مراقبة المؤسسات وتضمن الشفافية والإفصاح. إن عملية تطوير الأسواق المالية على قدر كبير من الأهمية خاصة في مجال رفع ثقافة استخدام الأسهم للحصول على التمويل، ورفع درجة كفاءة هذه الأسواق وتشجيع الادخار.

وصفوة القول أن الارتقاء بالقدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري يتطلب توفير المناخ الداخلي الملائم ترافقه مجموعة من الترتيبات الخارجية التي تساعد الاندماج في الاقتصاد العالمي.

الخاتمة:

أصبح من القناعات الراسخة أن التنافسية تشكل الوسيلة الرئيسية لدعم قدرة الاقتصاديات على الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي ومراعاة تحسين مستويات معيشة أفرادها بشكل مستمر.

وموازاة مع ذلك، وبالنظر إلى الترتيب التنافسي المتدني للجزائر مقارنة بدول العالم في تقرير التنافسية العالمي 2016-2017، فقد تم التوصل إلى أن المعرفة والابتكار يشكلان توجها استراتيجيا ضروريا لتعويض الآثار السلبية لنقاط الضعف التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري من أجل تحقيق تنافسية عالية، مع ضرورة توفر عوامل أخرى تعمل على تعزيزها واستدامتها.

وفي هذا السياق توصلت الدراسة إلى وضع السياسات التي يعتقد بأهميتها في رفع القدرة التنافسية للجزائر والتوجهات التي تخدم هذا الغرض، مع إعطاء أهمية أكبر لمكونات التنافسية التكنولوجية لأنها المحدد الرئيسي طويل المدى لدعم التنافسية والتي تؤدي إلى إحداث التنمية ومن ثم النمو.

---

[1]. إن استخدام مصطلح التنافسية والقدرة التنافسية والميزة التنافسية تؤدي إلى المعنى نفسه في كامل الدراسة.

[2]. طارق نوير، **دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر**، API /WPS 0302، www.arab-opi.org/wps0302.pdf ، last visited: 09/02/2017.

[3]. The World Economic Forum, **Global Competitiveness Reports 2016-2017**, p.4.

[4]. Augusto Lopez – Claros, **Executive Summary**, The World Economic Forum , p.xiii.

http://www.weforum.org/pdf/Global_Competitiveness_Reports/Reports/gcr_2006/gcr 2006_summary.pdf, last visited: 09/02/2017.

[5]. المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2003، الكويت، ص.21 .

[6]. Stéphane Garelli, **Competitiveness of Nation: The Fundamentals**, IMD World Competitiveness Yearbook, 2006, http://www.imd.ch/research/centers/wcc/upload/Fundamentals2006.pdf, last visited: 22/01/2007.

[7]. Ibid.

[8]. المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية 2012**، الكويت، ص .21.

[9]. المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2003، مرجع سابق ، ص.26.

[10]. حاتم القرنشاوي،" سياسات وخطط تطوير القدرات التنافسية للاقتصاد المصري: ورقة عمل حول صناعة البرمجيات"، تقرير صندوق النقد العربي، **القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية** (أبو ظبي: شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، 1999)، ص.296.

[11]. Michael Porter, **Building the Microeconomic Foundations of Prosperity: Findings from the Business Competitiveness Index**, http://www.weforum.org/pdf/Gcr/GCR_2003_2004/BCI_Chapter.pdf, last visited:20/11/2016.

[12]. منى طعيمة الجرف، مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها مسح مرجي، **أوراق اقتصادية** (القاهرة : مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية،2002)، العدد 19 ، ص.17.

[13]. Paul R.Krugman, **La Mondialisation n'est pas Coupable**: **Vertus et Limites du Libre Echange**, Traduit par Anne Saint-Girons avec le Concours de Francisco Vergara (Paris: Edition la Découverte & Syros, 2000), p.20.

[14]. الجرف، مرجع سابق، ص.19.

[15]. المرجع نفسه، ص.20.

[16]. Michael Porter, **L'Avantage Concurrentiel des Nations** (Paris : Inter Edition, 1993), p.142.

[17]. Ibid., p.82.

[18]. Ibid., p.84.

[19]. Ibid.

[20]. Ibid. p.90.

[21]. الجرف، مرجع سابق، ص.27.

[22]. Porter, **L'Avantage Concurrentiel des Nations**, Op.Cit., p.95.

[23]. آمال إسماعيل محمد يوسف، تطور مفهوم الميزة التنافسية للصادرات وفقا لنظريات التجارة الدولية الحديثة مع دراسة القدرات التنافسية للصادرات الصناعية المصرية – ابتداء من 1980– ، جامعة القاهرة 2004، ص.46.

[24]. Porter, **L'Avantage Concurrentiel des Nations**, Op.Cit., p.114.

[25]. Ibid., p.p.119-120.

[26]. Ibid., p.p.137-138.

[27]. تقرير التنافسية العربية 2003، مرجع سابق، ص.25.

[28]. المرجع نفسه، ص.23.

[29]. تقرير التنافسية العالمي لعام 2006/2005 ، ص.3،

http ://www.competitiveness.gov.joarabicfilesglabalcompetitiveness Reportta.V2005-2006.pdf.

[30] . World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report 2007-2008**, Geneva 2007 , p.6.

[31]. محمد عدنان وديع، القدرة التنافسية وقياسها، **جسر التنمية**، العدد 24 (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، كانون الأول 2003)، ص.23.

[32]. تتمثل المنهجية المستخدمة في صياغة مؤشر التنافسية العالمية في جمع المعلومات العامة المتوافرة إضافة إلى استطلاعات رجال الأعمال. ويتم ترتيب الاقتصاديات على أساس النقاط التي تحصل عليها في المؤشر المكون من 7 نقاط. ويقوم تقرير التنافسية العالمي بإعداد هذا التصنيف سنويا استنادا الى مؤشرات التطوير التكنولوجي والأداء الجيد للهياكل العمومية وجودة مناخ الاقتصاد العام وقد تم وضع هذا التقرير على أساس صيغة احتساب تتضمن 12 ركنا لـ 138 بلدا.

[33]. وتجدر الإشارة إلى أن النتيجة التي أحرزتها المملكة المتحدة مبنية على بيانات ما قبل تصويت Brexit الخاص بخروجها من الإتحاد الأوروبي.

[34]. World Economic Forum, **World competitiveness report 2016-2017**, Geneva2016, p. 7.

[35]. Ibid., p.7, p.97.

[36]. International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, October 2016,
http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2016/02/weodata/index.aspx. last visited: 22/02/2017.

[37]. Ibid.

[38]. Ibid.

[39]. Mounir Khaled BERRAH**, ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE EN SEPTEMBRE 2016**, N°763(Alger: la Direction Technique chargée des Statistiques de la Population et de l'Emploi, décembre 2016), p.12.

[40]. حيث جاء ترتيب الاقتصاد الجزائري في المرتبة العاشرة بعد المائة من مجموع 144 دولة وهذا سنة 2012 ، وفي المرتبة المائة سنة 2013 من إجمالي 148 دولة لينتقل إلى المرتبة التاسعة والسبعين سنة 2014 من مجموع 144 دولة، ثم إلى المرتبة السابعة والثمانين سنتي 2015 و2016 من مجموع 140 دولة و 138 دولة على الترتيب .

[41]. Ministère des Finances, Direction Générale des Douanes, **Statistiques Du Commerce Extérieur De L'Algérie**, Année 2016.

[42] . تقرير التنافسية العربية 2003، مرجع سابق، ص.124.

[43] . المرجع نفسه، ص.2.

[44] . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة**، ص.71.

[45] . المرجع نفسه، ص.103.

[46] . هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية: **استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي: طروحات فكرية وحالات دراسية**(الأردن: دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، الطبعة الأولى، ص.31.

[47] . المرجع نفسه، ص.28.

[48] . المرجع نفسه، ص.29.

[49] . المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، **إستراتيجية التنمية الصناعية العربية**، ديسمبر 2004، ص.64.

[50] . المرجع نفسه، ص.69.